

29 مايو، 2020

الأمر التنفيذي 38-2020

الأمر التنفيذي الخاص بفيروس كورونا المستجد COVID-19 رقم 36
38-2020

استعادة الحياة في إلينوي - حماية مجتمعاتنا

حيث أنه منذ أوائل مارس 2020، واجهت ولاية إلينوي كارثة بسبب جائحة أودت بحياة الآلاف من السكان وأصابت أكثر من 100,000 شخص والعدد في ازدياد، وأدت إلى انتشار مرض غير عادي وخسائر في الأرواح؛ و

حيث أن حماية صحة وسلامة سكان ولاية إلينوي هي من بين أهم وظائف حكومة الولاية في جميع الأوقات وبشكل خاص خلال هذه الأزمة الصحية؛ و

حيث أنه مع دخول ولاية إلينوي في الشهر الرابع من الاستجابة لكارثة الصحة العامة الناجمة عن فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وهو مرض تنفسي حاد جديد انتشر ويستمر في الانتشار السريع بين الأشخاص من خلال عمليات الجهاز التنفسي ولا يزال بدون علاج أو لقاح فعال، وحيث أن العبء على المقيمين ومقدمي الرعاية الصحية ومستجبي الطوارئ والحكومات في جميع أنحاء الدولة غير مسبوق؛ و

حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية عن أن وباء فيروس كورونا المستجد يعتبر حالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقًا دوليًا في 30 يناير 2020، وحيث أعلن وزير الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة أن مرض فيروس كورونا المستجد يمثل حالة طوارئ للصحة العامة في 27 يناير 2020؛ و

حيث وصفت منظمة الصحة العالمية، في 11 مارس 2020 تفشي فيروس كورونا المستجد بأنه وباء وقد أبلغت المنظمة عن وصول عدد الحالات المصابة بهذا الفيروس لأكثر من 5.5 مليون حالة كما وصلت حالات الوفاة إلى 350,000 حالة بسبب هذا الفيروس على الصعيد العالمي؛ و

حيث أنه على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء COVID-19 من التفشي، أشارت منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض واتقائها إلى أن الفيروس كان متوقع أن يستمر في الانتشار، وفي الواقع فإنه استمر في الانتشار بسرعة، مما أدى إلى ضرورة اتخاذ الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات خطوات هامة وصارمة؛

وحيث إنني أعلنت أنا، جيه بي بريتنزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كارثة، وذلك لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، و

حيث أعلن الرئيس في 13 مارس 2020 حالة طوارئ وطنية بموجب المادة 501 (ب) من قانون روبرت ت. ستافورد للإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ، 42 U.S.C. 5121-5207 بحسب ("قانون ستافورد") (Robert T. Stafford Disaster Relief and Emergency Assistance Act, 42 U.S.C. 5121-5207 (the "Stafford Act"))، الذي يشمل جميع الولايات والأقاليم، بما في ذلك إلينوي؛

وحيث أعلن الرئيس في 26 مارس 2020 عن كارثة كبرى في إلينوي بموجب المادة 401 من قانون ستافورد (Section 401 of the Stafford Act)؛

وأنه بسبب الانتشار الهائل لفيروس كورونا المستجد COVID-19 في إلينوي، أعلنت مرة أخرى في 1 أبريل 2020 باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كوارث؛ و

حيث أنه في 30 أبريل 2020، وبسبب الانتشار المستمر لفيروس كورونا المستجد COVID-19 في إلينوي، وبسبب النقص المُخيف في أسرة المستشفيات وسعة غرف الطوارئ ونقص أجهزة التنفس الصناعي وعدم كفاية أماكن الاختبار، أعلنت مرة أخرى باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كارثة؛ و

حيث أنه في 29 مايو 2020، وبسبب وفاة آلاف الأشخاص بسبب فيروس كورونا المستجد COVID-19 في إلينوي، واستمرار الزيادة في الحالات واستمرار المخاوف من نقص أسرة المستشفيات وسعة غرف الطوارئ ونقص أجهزة التنفس الصناعي وأماكن الاختبار التي تحسنت ولكنها لا تزال منخفضة القدرة، والخسائر المالية الناجمة عن الفيروس، أعلنت مرة أخرى باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كارثة؛ و

حيث تنصح مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها بأن الحد من الاتصال وجهًا لوجه مع الآخرين هو أفضل طريقة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19 وأن التباعد الاجتماعي - البقاء على بعد 6 أقدام على الأقل من الأشخاص الآخرين وعدم التجمع في مجموعات والابتعاد عن الأماكن المزدحمة - من بين أفضل الأدوات لإبطاء انتشار الفيروس؛ و

حيث توصي مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بارتداء أقنعة الوجه القماشية في الأماكن العامة حيث يصعب الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعي؛ و

حيث توصي مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها باتخاذ احتياطات أخرى لإبطاء انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19، مثل غسل اليدين المتكرر وتغطية الوجه عند السعال والعطس وتنظيف وتعقيم الأسطح التي يتم لمسها بشكل متكرر؛ و

حيث أن هناك أكثر من 117,000 حالة مؤكدة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد COVID-19 في 101 مقاطعة في ولاية إلينوي؛ و

حيث أن ولاية إلينوي لديها أكثر من 5200 حالة وفاة ناتجة عن فيروس كورونا المستجد COVID-19، ومنذ عدة أيام توفي أكثر من 100 شخص من ولاية إلينوي بسبب الفيروس؛ و

حيث أنه على الرغم من أن عدد حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا المستجد COVID-19 قد استقرت وربما بدأت في الانخفاض في الأسابيع الأخيرة، إلا أن الفيروس لا يزال يصيب آلاف الأشخاص ويودي بحياة عدد كبير جدًا من سكان ولاية إلينوي كل يوم؛ و

وحيث أن فيروس كورونا المستجد COVID-19 أودى بحياة سكان إلينوي من الأصول الإفريقية واللاتينية وما زال يؤثر عليهم بمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب - مما يضخم التفاوتات والفوارق الصحية بصورة كبيرة؛ و

حيث أن معدل إصابات الفيروس يتطور في ولاية إلينوي فإن الأزمة التي تواجهها الولاية تتطور وتتطلب استجابة فورية متطورة لضمان قدرة المستشفيات وأخصائيي الرعاية الصحية ومستجبي الطوارئ على تلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع سكان ولاية إلينوي وبطريقة تتوافق مع إرشادات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها والتي لا تزال قيد التحديث؛ و

بينما استقرت عمليات الاستشفاء مؤخرًا فإن ولاية إلينوي تستخدم نسبة كبيرة من أسرة المستشفيات وأسرة العناية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي لعلاج مرضى فيروس كورونا المستجد COVID-19 والذين يحتاجون إلى الدخول في المستشفى وإذا ارتفعت الحالات بشكل أكبر، فقد تواجه الولاية نقصًا في واحد أو أكثر من موارد الرعاية الصحية الهامة هذه؛ و

حيث تعمل الولاية بالشراكة مع كبار الباحثين من جامعة إلينوي في أوربانا شامبين وكلية نورث ويسترن للطب وجامعة شيكاغو وأقسام شيكاغو وإلينوي للصحة العامة، جنباً إلى جنب مع مجموعة ماكينزي وماير الاستشارية، وشركة سيفيس للتحليلات، لتحليل البيانات حول الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا المُستجد COVID-19 واستخدام وحدة العناية المركزة ونموذج النتائج المُحتملة؛

حيث أظهر نموذج الولاية أن استخدام موارد الرعاية الصحية سيبلغ ذروته في شهر مايو وأن موارد الرعاية الصحية ستظل محدودة بعد الذروة ويتضح الآن من النموذج المُحدث أن الذروة ربما تأخرت مع تمديد الأثر الناتج عنها لعدة أسابيع أخرى؛ و

حيث أن نموذج الولاية يبين أنه بدون الالتزام بالتباعد الاجتماعي واسع النطاق وغير ذلك من الاحتياطات اللازمة، ستواجه الولاية عجز في توفير أسرة المستشفيات أو أسرة وحدة العناية المركزة و/أو أجهزة التنفس الصناعي؛ و

حيث أنه بالإضافة إلى التسبب في وفاة أكثر من 5200 شخص من سكان ولاية إلينوي وإلحاق الأذى بالصحة الجسدية لعشرات الآلاف غيرهم، فقد تسبب فيروس كورونا المُستجد COVID-19 في خسائر اقتصادية واسعة النطاق ولا يزال يهدد الأمان المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات عبر الدولة والولاية؛ و

بينما قدم 40 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد مطالبات بإعانة البطالة منذ بداية الوباء - وهو رقم يمثل واحدًا من كل أربعة عمال أمريكيين؛ و

حيث أعلنت وزارة أمن العمل في إلينوي أن معدل البطالة في الولاية ارتفع إلى 16.4% في أبريل مع فقدان 762 ألف وظيفة خلال ذلك الشهر؛ و

حيث تلقت أكثر من 180,000 شركة صغيرة في إلينوي أكثر من 22 مليار دولار من الدعم المالي المرتبط بجائحة فيروس كورونا المُستجد COVID-19 من خلال برنامج حماية الرواتب في الولايات المتحدة وذلك في محاولة لمنع هذه الشركات من الإغلاق؛ و

وحيث أن الخسائر الاقتصادية وانعدام الأمن المالي الناجم عن جائحة فيروس كورونا المُستجد COVID-19 يهددان استمرارية الأعمال التجارية والحصول على السكن والرعاية الطبية والغذاء وغيرها من الموارد الحرجة التي تؤثر على صحة وسلامة السكان؛ و

بناء عليه، وبموجب السلطات المخولة لي بصفتي حاكم ولاية إلينوي، وبموجب دستور إلينوي والمواد 7(1) و7(2) و7(3) و7(4) و7(5) و7(6) و7(7) و7(8) و7(9) و7(10) و7(11) و7(12) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، و20 ILCS 3305 (Sections 7(1), 7(2), 7(3), 7(4), 7(5), 7(6), 7(7), 7(8), 7(9), and 7(12) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 3305)، ووفقاً للسلطات المخولة في قوانين الصحة العامة، أمرت بما يلي، على أن يكون نافذاً على الفور:

استعادة الحياة في إلينوي - حماية مجتمعاتنا

1. **الغرض من هذا الأمر التنفيذي.** الغرض من هذا الأمر التنفيذي هو استئناف الأنشطة التي تم إيقافها مؤقتاً بسبب انتشار حالات الإصابة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19 والتي هدّدت نظام الرعاية الصحية لدينا بشكل كبير على أن يتم ذلك بشكل آمن وواعي. وبينما يستأنف سكان إلينوي هذه الأنشطة، يجب ألا نتراجع عن التقدم الذي أحرزناه. لا يمكننا المخاطرة بإرهاق نظام الرعاية الصحية لدينا ويجب أن نعطي الأولوية لصحة وحيات جميع سكان ولاية إلينوي وخاصة الأكثر عرضة للعدوى بيننا. وبينما نحمي مجتمعاتنا، فإننا سنستعيد قوة اقتصادنا ونبدأ في إصلاح الضرر الاقتصادي الذي سببه انتشار الفيروس. والغرض من هذا الأمر التنفيذي هو تحقيق تلك الأهداف.

يحل هذا الأمر التنفيذي محل الأمر التنفيذي 32-2020 والمادة الأولى من الأمر التنفيذي 07-2020.

2. **متطلبات الصحة العامة للأفراد.** يجب على الأفراد اتخاذ خطوات الصحة العامة التالية لحماية صحتهم وأرواحهم وحماية صحة وأرواح وجيرانهم:

- a. **الالتزام بالتباعد الاجتماعي.** في الأماكن التي يستخدم فيها الأفراد المساحات المشتركة عندما يكونوا خارج مكان إقامتهم، بما في ذلك عندما يكونوا في الهواء الطلق، ويجب عليهم في جميع الأوقات - وبقدر المستطاع - الحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي والتي تُقدر بستة أقدام على الأقل من أي شخص آخر لا يعيش معهم.
- b. **ارتداء قناع الوجه في الأماكن العامة أو عند العمل.**¹ يجب على أي شخص يتجاوز عمره عامين ويكون قادرًا على تحمل الكمامة (قناع أو غطاء وجه قماشى) تغطية أنفه وفمه بغطاء وجه عندما يكون في مكان عام وغير قادر على الحفاظ على الالتزام بالتباعد الاجتماعي بمسافة ستة أقدام عن الآخرين. وينطبق هذا الأمر سواء في الأماكن المغلقة مثل المتاجر أو في الأماكن العامة الخارجية حيث لا يمكن دائمًا الحفاظ على مسافة ستة أقدام من التباعد الاجتماعي.
- c. **يجب على المسنين والأشخاص الأكثر عرضة للمرض بسبب ذلك الفيروس اتخاذ احتياطات إضافية.** حيث نحث الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد COVID-19، بما في ذلك كبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالة صحية قد تجعلهم أكثر عُرضة للعدوى، على البقاء في أماكن إقامتهم وتقليل الاتصال الشخصي مع الآخرين إلى أقصى حد ممكن.
- d. **الحد من التجمعات.** يُحظر أي تجمع لأكثر من عشرة أشخاص ما لم يكن مُصرح بها بموجب هذا الأمر التنفيذي. لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يمنع تجمع أفراد نفس البيت أو المسكن. نظرًا لأن التواصل الشخصي مع الآخرين يمثل أكبر خطر لانتقال فيروس كورونا المستجد COVID-19، فإننا نحث سكان إلينوي على الاستمرار في الحد من التواصل الشخصي مع الآخرين والحذر من توسيع اتصالاتهم الاجتماعية. لا يزال التواصل والتجمع عن بُعد هو الطريقة الأكثر أمانًا للتفاعل مع الأشخاص من خارج المنزل أو محل الإقامة.
- e. **الذهاب إلى الخارج.** تشير إرشادات الصحة العامة إلى أن مخاطر انتقال فيروس كورونا المستجد COVID-19 تقل بشكل كبير في الهواء الطلق مقارنة بالداخل. وكلما كان ذلك ممكنًا، فإننا نحث سكان ولاية إلينوي على القيام بأنشطتهم في الهواء الطلق.
3. **متطلبات الصحة العامة للشركات والمؤسسات غير الربحية والهيئات الأخرى.** تحقيقًا لأغراض هذا الأمر التنفيذي، تشمل الأعمال التجارية أي كيانات ربحية أو غير ربحية أو تعليمية، بغض النظر عن طبيعة الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها أو هيكلها أو كيائها. يجب على هذه الهيئات اتباع تدابير الصحة العامة التالية لحماية موظفيها وعمالها وجميع الأشخاص الآخرين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع عملياتهم:
- a. **المتطلبات لجميع الشركات.** يجب على جميع الشركات:
- الاستمرار في تقييم الموظفين القادرين على العمل من المنزل وأن يتم تشجيعهم على تسهيل العمل عن بعد من المنزل عندما يكون ذلك ممكنًا؛
 - التأكد من أن الموظفين يلتزمون بمسافات التباعد الاجتماعي ويرتدون أغطية الوجه عندما لا يكون هناك إمكانية للحفاظ على مسافات التباعد الاجتماعي؛

اطوال فترة هذا الأمر التنفيذي، فإن أي إشارة إلى متطلبات تغطية الوجه تستثني أولئك الذين يبلغون من العمر عامين أو أصغر وأولئك الذين لديهم مشاكل صحية في ارتداء غطاء الوجه. تتوفر إرشادات حول استخدام أغطية الوجه من إدارة إلينوي لحقوق الإنسان هنا:

https://www2.illinois.gov/dhr/Documents/IDHR_FAQ_for_Businesses_Concerning_Use_of_Face-Coverings_During_COVID-19_Ver_2020511b%20copy.pdf

- التأكد من أن جميع المساحات التي قد يتجمع فيها الموظفون، بما في ذلك غرف الخزائن وغرف الغذاء، تسمح بالحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي؛ و
- التأكد من أن جميع الزائرين (العملاء والبايعين إلخ) لمكان العمل يمكنهم الحفاظ على مسافات التباعد الاجتماعي؛ ولكن إذا لم يكن من الممكن الحفاظ على مسافة ستة أقدام من التباعد الاجتماعي في جميع الأوقات، فإننا نحث الزوار على ارتداء أغطية الوجه؛ و
- نشر إرشادات إدارة الصحة العامة في إلينوي (IDPH) ومكتب المدعي العام في إلينوي فيما يتعلق بالسلامة أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 وعرضها بشكل واضح في مكان العمل.²

قامت وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO)، بالشراكة مع IDPH، بتطوير إرشادات ومجموعة أدوات خاصة بالصناعة لمساعدة الشركات على العمل بأمان ومسؤولية. هذه المستندات متاحة على: <https://www2.illinois.gov/dceo/Pages/RestoreILP3.aspx>

b. متطلبات متاجر البيع بالتجزئة. يجب أن تضمن متاجر البيع بالتجزئة محافظة جميع الموظفين على الالتزام بالتباعد الاجتماعي ويجب أن يتبعوا الاحتياطات الإضافية المناسبة للصحة العامة، وفقاً لتوجيهات DCEO، والتي تشمل:

- توفير الكمادات لجميع الموظفين الذين لا يستطيعون الحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي والتي ينبغي ألا تقل عن ستة أقدام في جميع الأوقات؛
- الالتزام بالحد الأقصى لشغل المكان والذي يُقدر بنسبة 50% من سعة المتجر، أو بدلاً من ذلك، الالتزام بحدود الإشغال المستندة إلى المساحة المربعة من المتجر والتي وضعتها وزارة التجارة وإدارة الشؤون الاقتصادية؛
- التواصل مع العملاء من خلال اللافتات داخل المتجر وإعلانات الخدمة العامة والدعايات حول متطلبات التباعد الاجتماعي المنصوص عليها في هذا الأمر التنفيذي (متطلبات التباعد الاجتماعي)؛ و
- التوقف عن استخدام أكياس قابلة لإعادة الاستخدام

c. متطلبات الشركات المصنعة. يجب أن تضمن متاجر البيع بالتجزئة محافظة جميع الموظفين على الالتزام بالتباعد الاجتماعي ويجب أن يتبعوا الاحتياطات الإضافية المناسبة للصحة العامة، وفقاً لتوجيهات DCEO، والتي تشمل:

- توفير الكمادات لجميع الموظفين الذين لا يستطيعون الحفاظ على تباعد اجتماعي يُقدر بستة أقدام على الأقل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أن جميع المساحات التي قد يتجمع فيها الموظفون، بما في ذلك غرف الخزائن وغرف الغذاء، تسمح بالحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي؛ و
- تعديل العمليات وتقليل حجمها (عن طريق المناوبات المتفرقة وتقليل سرعة الخطوط وتشغيل الخطوط الأساسية فقط وإغلاق الخطوط غير الضرورية) إلى الحد اللازم للسماح بتحقيق التباعد الاجتماعي وتوفير مكان عمل آمن في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19.

d. متطلبات مباني المكاتب. يجب على أصحاب العمل في المباني المكتبية التأكد من أن جميع الموظفين يحافظون على التباعد الاجتماعي ويجب أن يتخذوا احتياطات إضافية مناسبة للحفاظ على الصحة العامة، وفقاً لتوجيهات DCEO، والتي قد تشمل:

²هذا التوجيه متاح على: https://www.dph.illinois.gov/sites/default/files/COVID-19_WorkplaceHealth_SafetyGuidance20200505.pdf

- توفير الكمادات لجميع الموظفين الذين لا يستطيعون الحفاظ على تباعد اجتماعي يُقدر بستة أقدام على الأقل في جميع الأوقات؛
- النظر في تطبيق الحد الأقصى للقدرة الاستيعابية للأماكن التي لا تسمح بالالتزام بالتباعد الاجتماعي؛
- السماح بالعمل عن بعد كلما أمكن ذلك؛ و
- وضع الخطط واللافتات بشكل بارز ونشرها لضمان الالتزام بالتباعد الاجتماعي في الأماكن المشتركة مثل غرف الانتظار وشبابيك الخدمة والمقاهي.

e. **متطلبات المطاعم والحانات.** يجب على جميع الأنشطة التجارية التي تقدم الطعام أو المشروبات للاستهلاك الداخلي في ولاية إلينوي - بما في ذلك المطاعم والحانات ومحلات البقالة وقاعات الطعام - تعليق خدمات الاستهلاك بالداخل، باستثناء ما هو مسموح به طبقاً لإرشادات DCEO. كما يُسمح لمثل هذه المتاجر ونحيتها على تقديم الأطعمة والمشروبات بحيث يمكن استهلاكها خارج المباني كما هو مسموح به بموجب القانون من خلال وسائل مثل التوصيل إلى المنازل والتسليم عن طريق الغير والبيع للسيارات المارة والاستلام من جانب الطريق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للزبائن دخول المبني لشراء الطعام أو المشروبات والمغادرة بعد استلامها. ومع ذلك، يجب على الأماكن التي تقدم خدمة الاستلام والمغادرة للطعام أو المشروبات، بما في ذلك شاحنات الطعام، التأكد من وجود بيئة يحافظ فيها الزبائن على مسافة اجتماعية مناسبة.

ويتم استثناء المطاعم والحانات الموجودة في المطارات والمستشفيات وقاعات الطعام في الكليات والجامعات من أحكام هذا الأمر التنفيذي. يمكن لمطاعم الفنادق الاستمرار في تقديم خدمة الغرف وبيع الوجبات السريعة التي يتم تناولها بالخارج. يجوز الاستمرار في تقديم خدمات تقديم الطعام في المناسبات. ويجوز للمدارس وغيرها من الكيانات التي تقدم عادة الخدمات الغذائية للطلاب أو الأفراد أن تواصل القيام بذلك بموجب هذا الأمر التنفيذي شريطة أن يتم توفير الغذاء للطلاب أو الأفراد عن طريق خدمات التوصيل ووجبات الاستلام والمغادرة.

يجوز لجميع الشركات التي يشملها هذا القسم السماح بتناول الأطعمة والمشروبات في الأماكن الخارجية وفقاً لتوجيهات DCEO وعندما تسمح القوانين واللوائح المحلية بذلك.

f. **متطلبات صالات اللياقة البدنية وممارسة الرياضة.** يمكن لصالات اللياقة البدنية وممارسة الرياضة أن تفتح أبوابها لممارسة الأنشطة التالية، ولكن يجب أن تمارس أعمالها بطريقة تتوافق مع إرشادات DCEO: دورات تدريبية شخصية تشمل مدرب واحد وزبون واحد؛ التدريب في الهواء الطلق في مجموعات لا تزيد عن 10 أشخاص مع مراعاة الالتزام بالتباعد الاجتماعي؛ بيع البضائع؛ والتصوير أو البث المباشر لفصول التدريب عن بعد بواسطة مدرب واحد. لا يُسمح لصالات اللياقة البدنية وممارسة التمارين الرياضية بأي أنشطة أخرى، بما في ذلك تدريبات الأعضاء، بسبب زيادة خطر العدوى بفيروس كورونا المستجد COVID-19 عندما يمارس الأشخاص التمارين معاً ويتبادلون المعدات في مكان داخلي.

g. **متطلبات مرافق الخدمات الشخصية.** يمكن لمرافق الخدمات الشخصية مثل المنتجات وصالونات الشعر وصالونات الحلاقة وصالونات الأظافر ومراكز إزالة الشعر بالشمع وصالونات الوشم والمرافق المماثلة أن تفتح أبوابها للعمل، ولكن يجب أن تضمن استخدام أغطية الوجه والالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي واستخدام حدود السعة الاستيعابية وفقاً لتوجيهات DCEO.

h. **متطلبات الترفيه في الهواء الطلق ومخيمات الشباب والرياضات الشبابية.** يمكن للأعمال التجارية التي تقدم أنشطة ترفيهية في الهواء الطلق ولمخيمات الشباب اليومية ولأماكن ممارسة الرياضات الشبابية أن

تفتح أبوابها للعملاء، ولكن يجب أن تضمن استخدام أغطية الوجه والالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي ويجب أن تتخذ خطوات أخرى للحفاظ على الصحة العامة وفقاً لتوجيهات DCEO.

i. **أماكن الترفيه العامة.** باستثناء ما يسمح به هذا الأمر التنفيذي أو بتوجيه من DCEO، يجب أن تظل أماكن الترفيه العامة مغلقة أمام الجمهور. تشمل أماكن الترفيه العامة، على سبيل المثال لا الحصر، المواقع ذات الألعاب الترفيهية والكرنفالات والمنتزهات والحدائق المائية وحدائق الأسماك وحدائق الحيوان والمتاحف وأروقة الألعاب والمعارض ومراكز لعب الأطفال وساحات اللعب والمنتزهات ونوادي البولينج وقاعات الأفلام والمسارح الأخرى وقاعات الحفلات الموسيقية وقاعات الموسيقى. ومثل الأنشطة التجارية الأخرى، يمكن لأماكن الترفيه العامة الاستمرار في:

i. القيام بالأنشطة اللازمة للحفاظ على قيمة مخزون الشركة والحفاظ على حالة المنشأة المادية والمعدات الخاصة بالعمل وضمان الأمن وتجهيز كشوف رواتب واستحقاقات الموظفين أو للوظائف ذات الصلة.

ii. القيام بالأنشطة اللازمة لتسهيل قدرة موظفي الشركة على الاستمرار في العمل عن بعد.

iii. تلبية طلبات البيع عبر الإنترنت والهاتف من خلال الاستلام أو التوصيل.

4. الاستثناءات

a. **حرية ممارسة الشعائر الدينية.** لا يحد هذا الأمر التنفيذي من حرية ممارسة الشعائر الدينية. ولحماية صحة وسلامة رجال الدين والموظفين والمُصلين والزوار، فإننا نحث الهيئات الدينية ودور العبادة على استشارة واتباع الممارسات والمبادئ التوجيهية الموصى بها من إدارة الصحة العامة في إلينوي.³ وكما هو موضح في إرشادات IDPH، فإن أكثر الممارسات أماناً للهيئات الدينية في الوقت الحالي هي عن طريق تقديم الشعائر الدينية عبر الإنترنت أو في ظل وجود الجميع بداخل المركبات أو في الهواء الطلق (وبما يتوافق مع متطلبات التباعد الاجتماعي والتوجيهات الإرشادية بشأن ارتداء أغطية الوجه) واقتصار إقامة الشعائر الدينية على عشرة أشخاص عندما تتم بداخل دور العبادة. ونحث الهيئات الدينية على اتخاذ خطوات لضمان تحقيق التباعد الاجتماعي واستخدام أغطية الوجه وتنفيذ التدابير الأخرى للحفاظ على الصحة العامة.

b. **وظائف الطوارئ.** يُستثنى من هذا الأمر التنفيذي جميع مُستجبي الطوارئ وموظفي إدارة الطوارئ وموزعي مهام الطوارئ وموظفي المحاكم وموظفي إنفاذ القانون والإصلاحات والمستجيبين لمواجهة المواد الخطرة وموظفي حماية الطفل ورعاية الأطفال وموظفي الإسكان والمأوى والعسكريين وغيرهم من الموظفين الحكوميين العاملين من أجل أو لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ، ولكن نحثهم على ممارسة التباعد الاجتماعي واتباع تدابير الصحة العامة الموصى بها.

c. **الوظائف الحكومية.** لا ينطبق هذا الأمر التنفيذي على حكومة الولايات المتحدة ولا يؤثر على الخدمات التي تقدمها الولاية أو أي بلدية أو بلدة أو مقاطعة أو شعبة فرعية أو وكالة حكومية والتي تعتبر ضرورية لضمان استمرار عمل الوكالات الحكومية أو لتوفير الموارد أو لدعم صحة وسلامة ورفاهية الجمهور.

³ هذا التوجيه الإرشادي مُتاح على: <https://www.dph.illinois.gov/covid19/community-guidance/places-worship-guidance>

5. **التباعد الاجتماعي، تغطية الوجه ومتطلبات معدات الوقاية الشخصية.** تحقيقاً لأغراض هذا الأمر التنفيذي، تشمل متطلبات التباعد الاجتماعي الحفاظ على مسافة لا تقل عن ستة أقدام عن الأفراد الآخرين، وغسل اليدين بالماء والصابون لمدة عشرين ثانية على الأقل بصورة متكررة بقدر الإمكان أو استخدام مطهر اليدين وتغطية الوجه عند السعال أو العطس (في الأكمام أو الكوع، وليس اليدين) وتنظيف الأسطح المعرضة إلى اللمس بشكل كبير وعدم المصافحة باليد.

a. **التدابير المطلوبة.** يجب على الشركات اتخاذ تدابير استباقية لضمان الامتثال لمتطلبات التباعد الاجتماعي، بما في ذلك كلما كان ممكناً:

i. **تعيين مسافات ستة أقدام بين الأفراد.** وضع علامات باستخدام اللافتات أو الشرائط أو بوسائل أخرى لإظهار مسافة التباعد الاجتماعي التي تقدر بستة أقدام للموظفين والعملاء للحفاظ على المسافة المناسبة بين بعضهم البعض؛

ii. **معقم اليدين ومنتجات التعقيم.** توفير منتجات مطهر ومعقم اليدين وجعلها جاهزة ومتاحة للموظفين والعملاء؛

iii. **ساعات عمل منفصلة للفئات الأكثر عرضة للعدوى من السكان.** تعيين ساعات عمل منفصلة للعملاء المسنين والأكثر عرضة للعدوى؛ و

iv. **توفير إمكانية الوصول عبر الإنترنت وعن بعد.** نشر معلومات على الإنترنت لإظهار ما إذا كانت المؤسسة مفتوحة أم مغلقة وأفضل السبل للوصول إليها ومواصلة الخدمات عن طريق الهاتف أو عن بعد؛ و

v. **الكمامات ومعدات الوقاية الشخصية (PPE).** تزويد الموظفين بالكمامات المناسبة والتنبيه على ارتداء الموظفين للكمامات في الأماكن التي لا يمكن فيها الحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي والتي تُقدر بستة أقدام في جميع الأوقات. تزويد الموظفين بمعدات الوقاية الشخصية الأخرى بالإضافة إلى الكمامات عندما تتطلب ظروف العمل هذا الأمر.

6. **تنفيذ الأمر.** قد يتم تنفيذ هذا الأمر التنفيذي من قبل سلطات إنفاذ القانون في الولاية وسلطات إنفاذ القانون المحلية وفقاً لجملة أمور من بينها المادة 7 والمادة 15 والمادة 18 والمادة 19 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 3305

(Section 7, Section 15, Section 18, and Section 19 of the Illinois Emergency)
(.3305 Management Agency Act, 20 ILCS

يجب على الشركات اتباع الإرشادات المقدمة أو المنشورة من قبل وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي فيما يتعلق بتدابير السلامة خلال المرحلة الثالثة وإرشادات إدارة الصحة العامة في إلينوي وإدارات الصحة العامة المحلية ومكتب حقوق مكان العمل التابع لمكتب المدعي العام في إلينوي فيما يتعلق بمتطلبات مسافة التباعد الاجتماعي. وعملاً بالمادة 25(b) من قانون المبلغين عن المخالفات، 174 ILCS 740، Section 25(b) of the)، يحظر على الشركات الانتقام من موظف لإفشائه معلومات حيثما يكون لدى الموظف سبب معقول للاعتقاد بأن المعلومات تكشف عن انتهاك لهذا الأمر.

7. **لا حدود للسلطة.** لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي أي شيء، بأي شكل من الأشكال، يغير أو يعدل أي سلطة قانونية قائمة تسمح للولاية أو أي مقاطعة، أو هيئة حكومية محلية من الأمر (1) بأي حجر صحي أو عزل قد يتطلب من

الفرد البقاء داخل عقار سكني معين أو مرفق طبي لفترة محدودة من الزمن، بما في ذلك خلال مدة هذه الحالة الطارئة الصحية العمومية، أو (2) أي إغلاق لموقع معين لفترة محدودة من الزمن، بما في ذلك خلال مدة هذه الحالة الطارئة الصحية العمومية. لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يمكن تفسيره على أنه صلاحية لممارسة أي سلطة لطلب أي حجر صحي أو عزل أو إغلاق. لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما من شأنه، بأي حال من الأحوال، تغيير أو تعديل أي سلطة قانونية قائمة تسمح لمقاطعة أو هيئة حكومية محلية بسن أحكام أكثر صرامة من تلك الموجودة في هذا الأمر التنفيذي.

8. **شرط الاستثناء.** إذا صدر قرار ببطلان أي فقرة من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو سريانه على أي شخص أو حالة من أي محكمة ذات اختصاص قضائي فلا يؤثر هذا البطلان على أي فقرة أخرى أو على سريان هذا الأمر التنفيذي والذي يكون نافذاً بدون الفقرة أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض نعلن أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة. الغرض من هذا الأمر التنفيذي هو قراءته بشكل متنسق مع أي أمر صادر من محكمة بشأن هذا الأمر التنفيذي.

جيه بي بريتر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 29 مايو، 2020
مُقدم من سكرتير الولاية في 29 مايو، 2020